طرابلس: نموذجاً لمؤشرات التفاوت الاجتماعي في الحيّز الحضري

إعداد: أديب نعمة
رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة - أسكوا

صورة صادمة للتكوين الاجتماعي للمدينة

إن المبالغات في تصوير الأزمات والمشكلات الاجتماعية – ولاسيما الفقر – ليس أمراً مفيداً بالضرورة. وبالتأكيد لا يقع هذا النصّ ضمن هذه الفئة من المقالات، بل هو يسعى إلى اعتماد أكبر قدر ممكن من الموضوعية والابتعاد عن الإثارة التي كانت على الدوام في غير مصلحة الفقراء.

ولكن إذا أردنا أن نختصر وصف التكوين الاجتماعية في طرابلس، لقلنا إن هذه المدينة (التي هي المدينة الثانية في لبنان) هي مدينة يسكنها الفقراء والفئات الشعبية، وإن فيها بعض «جيوب» الرخاء النسبي حيث تسكن فئات من الطبقات الوسطى والميسورة والتي لا تشكل سوى حوالي ٢٠٪ من سكان المدينة في حين أن ٨٠٪ هم من الفقراء والفئات الشعبية.

وبسبب ذلك، وبدل تحديد جيوب الفقر في المدينة، من الأفضل تحديد جيوب الرخاء النسبي. فهذه الفئات المرفّهة نسبياً، تسكن فعلياً في رقعة محدودة جدّاً من المدينة تمتد بين طريق المئتين شمالاً، والمعرض ومحيطه جنوباً، وبين خط مستديرة المئتين – مار مارون – النيني شرقاً، ومدخل مدنية الميناء غرباً. هنا، وفي هاتين المنطقتين العقاريتين، أي بساتين طرابلس وبساتين الميناء، تسكن الكتلة الرئيسية من الفئات الوسطى (وما فوق). يضاف إليها شريط ضيق جدّاً مكوّن من واجهة شارع بورسعيد في الميناء والواجهة البحرية الجديدة فيها، وبعض الجيوب المتفرقّة والمحدودة من الأسر الوسطى التي لم تترك مناطق سكنها الأصلية في أبوسمرا، أو التل، أو في محيط البولفار المباشر. وهذه كلها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك تشكل حوالي خمس السكان فقط.

الطابع المكاني والتغيّر الزمني

يرتبط الفقر والحرمان في طرابلس بقوة بالمكان. والتفاوت بين الأحياء كبير جدّاً، كما أن معظم الأحياء منسجمة من حيث طبيعتها الاجتماعية، أي هي في الغالب مكوّنة من غالبية كبيرة شعبية وفقيرة (ولا يخلو أمر من استثناءات بالطبع من دون أن يؤثر ذلك على الصورة العامة). وفائدة الدراسة الجديدة التي تمّ تنفيذها بالشراكة بين المعهد العربي لإنماء المدن وبلدية طرابلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا،

والتي قام بتنفيذ العمل الميداني فيها مؤسّسة البحوث والاستشارات، هي أن هذا البحث يمكّن للمرة الأولى من قياس نتائج ممثلة على مستوى الأحياء داخل المدينة. وهذا أمر حاسم بالنسبة للعمل البلدي وبالنسبة للتدخل الاجتماعي والتنموي. والأحياء الثمانية هي: التبانة والسويقة، بعل محسن – القبة (زيتون طرابلس شمال النهر)، أبوسمرا (زيتون طرابلس جنوب النهر)، التلّ – الزاهرية، المدينة القديمة، بساتين طرابلس (المنطقة الواقعة غرب البوليفار والميناء)، بساتين الميناء (وهي امتداد بساتين طرابلس، وتشمل الأحياء الممتدة بين مدينتي طرابلس والميناء على طول طريق المئتين وشارع عزمي وطريق الميناء والمعرض)، وأخيراً الميناء.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة السابقة، وإذا استثنينا رقعة بساتين طرابلس – بساتين الميناء التي تغلب على تكوينها الطبقات الوسطى، فإن المناطق الأخرى تتميّز بطابع فقير - شعبي غالب. وبشكل عام، فإن مستويات الفقر والحرمان الأعلى تسجّل في منطقة باب التبانة – السويقة، وجبل محسن – القبة، وأبوسمرا، والمدينة القديمة بنسب متقاربة أحياناً. وتقترب من هذه النسب أيضاً مدينة الميناء (خصوصاً إذا استثنينا واجهة بورسعيد والواجهة البحرية). أما التل-الزاهرية، فهي منطقة سكنية تجارية في الوقت نفسه، وهي ذات طابع شعبي متزايد مع الوقت، إلا أن مؤشراتها أفضل بشكل طفيف من المناطق الأخرى.

إذا أردنا مقارنة الوضع الحالي للأحياء مع ما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ (استناداً إلى دراسة نفذها (عام ٢٠٠٢) المهندس ديران هرمنديان في إطار إعداد المخطط التوجيهي لمدنية لطرابلس)، فإن مناطق الفقر السابقة بقيت على حالها، لا بل توسّعت مقارنة بما كانت عليه قبل عشر سنوات. ومن الواضح أن موجة الفقر تتمدّد من شرق البولفار نحو الغرب، وقد وصلت إلى البولفار نفسه (منطقة التل والزاهرية) وهي تتجاوزه باتجاه منطقة بساتين طرابلس العقارية. كما أن موجة الفقر تتمدد أيضاً من الشمال نحو الجنوب، وهي وصلت إلى حدود شارع المئتين وتتقدّم جنوباً حيث تتراجع جزيرة الرفاه النسبي نحو طريق الميناء والمعرض. مع العلم أن هناك بدايات لتآكل عمراني واجتماعي في منطقة الضم والفرز الحديثة التشكّل نفسها، مما يضيق نطاق جزيرة الرفاه من الجنوب أيضاً. أما المثير للقلق، فهو أن هذا المسار واضح ويمكن رصده بسهولة نسبية وفي وقت قصير، حيث أن سنوات معدودة كافية لكي يظهر على أحد الأحياء بدايات التآكل أو التبدّل في التكوين الاجتماعي في المدينة.

الأرقام تتكلم

لا يختزل الواقع في رقم ما، ولا الأرقام وحدها قادرة على كشف المشكلات والإحاطة بكل أبعادها. ومع ذلك فهي – إن أحسن اختيارها واستخدامها – يمكن أن تعطي إثباتاً يؤيّد أو يدحض فكرة ما. على سبيل المثال، عندما نقول إن حوالي ٨٠٪ من سكان طرابلس هم الفئات الشعبية والفقيرة، فهل هناك ما يدعم هذا الحكم من معطيات، رقمية إذا

أمكن، بسيطة ومباشرة، ولا يمكن تأويلها بشكل متناقض أو متباعد؟

سنحاول في ما يلي تقديم بعض الأمثلة الداعمة لذلك.

الصحة والتعليم

الخدمات الصحية متوفرة بشكل عام. ولكن المشكلة في لبنان، وكما هو معروف بالاستناد إلى دراسات سابقة، تتمثل في نوعية الخدمة والتفاوت في هذا الجانب بحسب المستوى المعيشي للسكان، كما تتمثل في الكلفة المرتفعة للرعاية الصحية والتي تشكل عبئاً كبيراً على الأسر الفقيرة خصوصاً.

لذلك نختار لتقييم مستوى توفّر الحق في الرعاية الصحية والقدرة على الإفادة منها مؤشرين هامين: الأول هو نسبة الأسر التي لديها تأمين صحي، ونسبة الأسر التي إذا مرض أحد أفرادها لم تزر الطبيب أو لم تكمل العلاج كاملاً لسبب اقتصادي.

بالنسبة للتغطية عن طريق التأمين الصحي، فإن النسبة في لبنان هي حوالي ٥٢٪ – ٥٤٪ تقريباً بحسب إدارة الإحصاء المركزي في دراساتها الأخيرة بعد عام ٢٠٠٥. أما النسبة في طرابلس، فهي ٢٧٪ فقط، أي أن ٧٣٪ من الأسر ليس لديها تأمين صحي. (قارن مع ٨٠٪ طبقات شعبية وفقيرة). وتبلغ هذه النسب أقصاها في التبانة–السويقة (٩٠٪) وأبوسمرا (٨٣٪) القبّة – جبل محسن (٨٢٪). في حين تبلغ النسبة ٤٦٪ و٤٧٪ في بساتين طرابلس والميناء. ويجب قراءة ذلك بصفته تعبيراً عن الحق في الرعاية الصحية، وبصفته تعبيراً عن نوع العمل والنشاط الاقتصادي الذي يقوم الأفراد إذ أن من يقوم بعمل دائم ومنظم في القطاعين العام والخاص، أو في إحدى المهن ذات القيمة الاجتماعية والمردود الاقتصادي، مشمول عموماً بالتغطية. في حين بيّنت النتائج أيضاً أن ٣٥٪ من الأسر المقيمة في طرابلس أفادت أن احد أفراد الأسرة مرض خلال الأشهر الستة الأخير، ولم يتلق علاجاً أو لم يكمل العلاج المحدّد من قبل الطبيب وتبلغ هذه النسبة ٥٠٪ في باب التبانة والسويقة والمدينة القديمة.

الشكل رقم (١)
نسبة الأسر من دون تأمين صحي

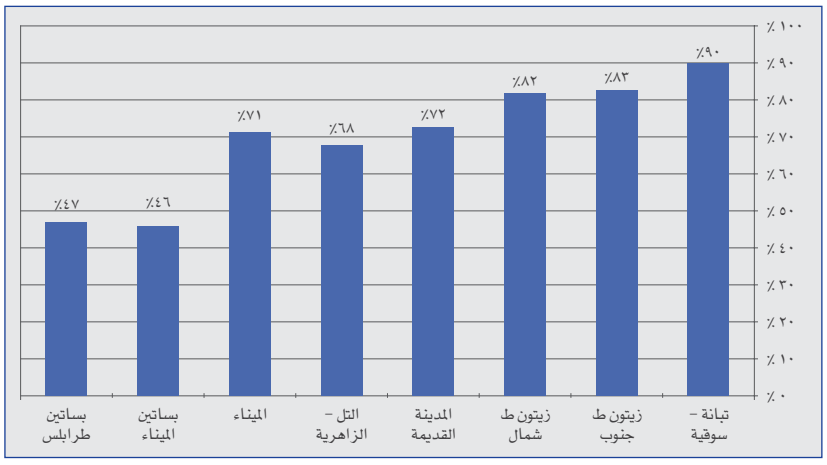

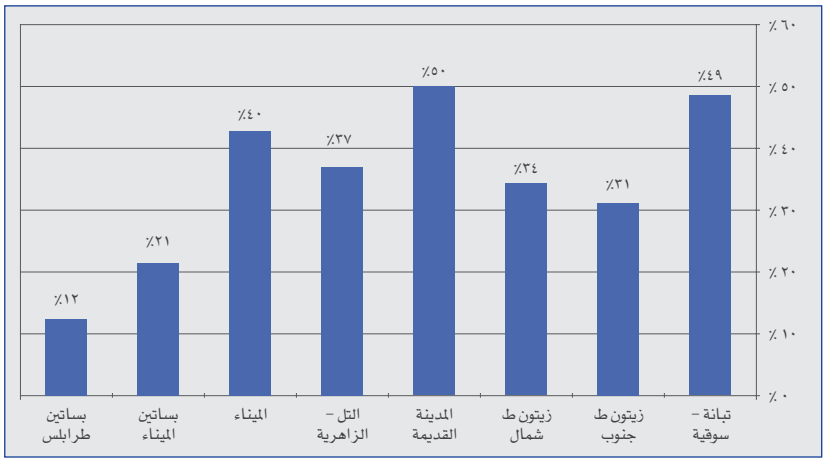

الشكل رقم (٢)
نسبة الأسر التي لم تعالج أحد مرضاها أو لم تكمل علاجه

أما بالنسبة للتعليم، فإن نسبة الأمية تبلغ ١١٪. أما نسبة الجامعيين فهي ٧٪ في المدينة وتتراوح بين ١٪ في منطقة التبانة – السويقة، وحوالي ربع السكان في مناطق الرفاه النسبي في بساتين طرابلس وبساتين الميناء. أما بالنسبة إلى ارتياد المدارس الخاصة والحكومية، فإن ثلثي التلاميذ في المراحل قبل الجامعية مسجلون في المدارس الرسمية، أما تلاميذ المدارسة الخاصة فهم يمثلون حوالي ٨٪ من التلاميذ فقط في منطقة أبوسمرا (وهي النسبة الأدنى)، في حين أن حوالي ثلثي التلاميذ همّ في مدارس خاصة في بساتين الميناء وبساتين طرابلس. وهذه مؤشرات نموذجية تدلّ على التفاوت الاجتماعي في لبنان، وفي مدينة طرابلس تحديداً. ونشير إلى أن هذا الاختلاف في استخدام خدمات القطاع الخاص أو العام ينسحب على القطاع الصحي أيضاً.

الدخل والموارد

بعض المعطيات عن الملكيات والموارد تدل على المستوى المعيشي العام في المدينة وعلى التفاوت بين الأحياء. على سبيل المثال لاحظنا أن ٢٣٪ من سكان طرابلس يشترون مياه معبّأة للشرب، وأدنى نسبة هي في التبانة وهي ٤٪، وأعلاها في بساتين طرابلس وهي ٦٧٪. ولا تتوفر وسيلة تدفئة آو تبريد في ٢٠٪ من مساكن طرابلس، والنسبة الأعلى هي في أبوسمرا (٣٨٪) والأدنى هي في بساتين طرابلس والتل – الزاهرية (٥٪). ومن ناحية أخرى، فإن ٣٨٪ من الأسر في طرابلس تملك سيارة خاصة، والنسبة الأدنى هي في التبانة – السويقة والقبة – جبل محسن وأبوسمرا (٢٥ – ٢٦٪) والنسبة الأعلى هي في بساتين طرابلس – بساتين الميناء (٧٣ – ٦٩٪).

ولكن عندما نقارب موضوع الدخل نفسه، فإن النتائج أيضا صادمة. ذلك أن ٢٥٪ من الأسر صرّحت أن دخلها يقل عن ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً (الحد الأدنى للأجور في ذلك الوقت) في حين أن ٥٠٪ يقل دخلها عن ٧٥٠ ألف ليرة. أما فئات الدخل العليا التي تزيد عن ٤ ملايين ليرة شهرياً فهي تمثل ٥٪ من الأسر فقط. أما التفاوت بين الأحياء فهو أكثر

دلالة، ويؤشر بشدة إلى التركز المكاني للفقر في الأحياء التي اشرنا إليها. الربط بين مؤشرات الدخل هذه، والمؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية الأخرى التي سبقت الإشارة إلى بعضها، يمكّن من تكوين فكرة واضحة تماما عن معنى العيش في هذه الأحياء، وفي طرابلس بشكل عام.

الشكل رقم (٣)
نسبة الأسر التي يقل دخلها عن ٧٥٠ ألف ليرة

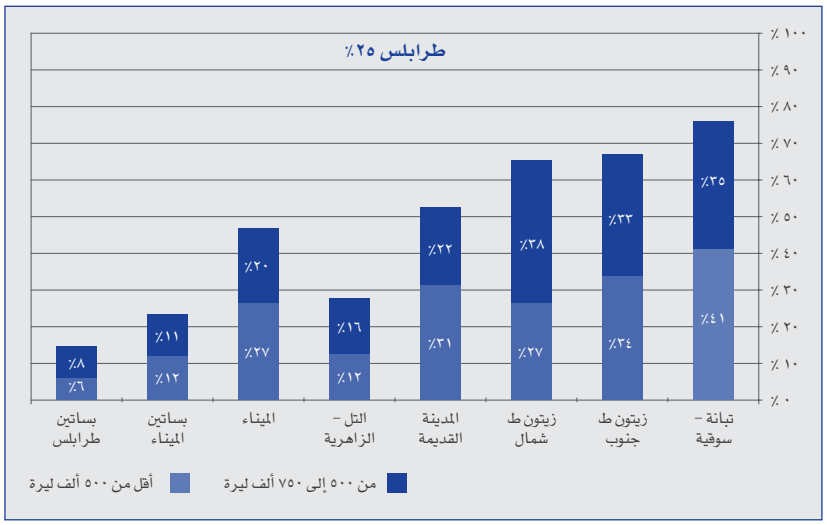

الشكل رقم (٤)
نسبة الاسر التي يزيد دخلها عن ٤ ملايين ليرة

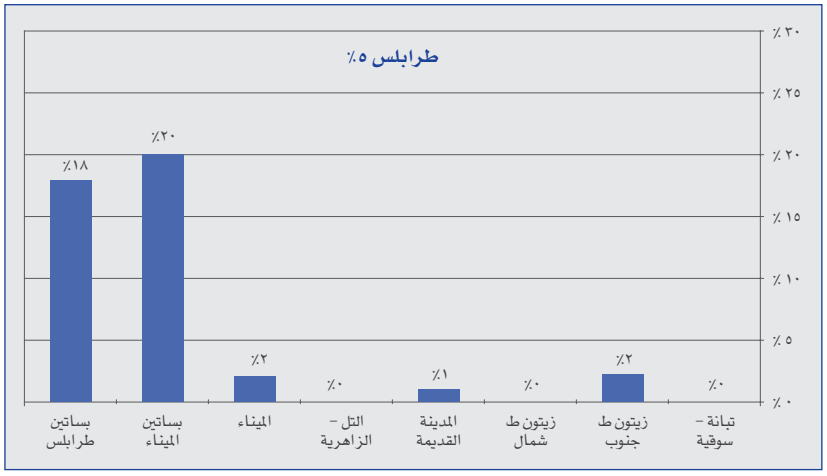

قياسات الفقر

إن احد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو بناء دليل لقياس الفقر الحضري يكون بسيطاً ومن دون كلفة فعلية، ويمكن للبلديات والمراصد الحضرية التابعة لها، أن تستخدمه بشكل متكرّر لإغراض تدخلها المحلي. ولن نعرض تفاصيل هذا الدليل الآن، فهو قيد التطوير النهائي وسوف تعرض منهجيته ونتائجه في تقرير هو قيد الإعداد.

ولإغراض تعود لإصدار هذا الدليل، فإن الدراسة تضمّنت تطبيق قياسات الفقر التي سبق اعتمادها في لبنان على المدينة. وهي ثلاثة:

- فقر الدخل، حيثُ حُدّد خط الفقر الأدنى المحدّد بـ ٣,٨ $ في اليوم للفقر بحسب أسعار عام ٢٠١٢. وهو مستند إلى خط فقر الدخل الوطني لعام ٢٠٠٥ والمقدّر في حينه بـ ٢,٤ $ للفرد في اليوم. وبناءً على هذا الخط فإن نسبة فقر الدخل في طرابلس بلغت ٥١٪.
- نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة الذي اعتمد سابقاً في لبنان (١٩٩٥، و٢٠٠٥). ونسبة الأسر المحرومة بحسب هذا الدليل بلغت ٤٠٪. مع الإشارة إلى أن نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل الوضع الاقتصادي (وهو دليل فرعي من ضمن الدليل العام) بلغت أيضاً ٥١٪.
- نسبة الفقر معبّر عنها بنسبة الأسر المؤهلة للإفادة من برنامج استهداف الأسر الفقيرة الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من البنك الدولي، وهو يعبّر عن الفقر الشديد جداً الذي يجعل الأسرة مستحقة للمساعدة الاجتماعية، وبلغت النسبة في طرابلس ٢٣٪.

وتظهر هذه النتائج باختصار، أن أكثر من ثلثي السكان على الأقل يعيشون تحت خط الفقر في أربعة مجموعات أحياء كثيفة السكان هي كل المناطق الواقعة شمال نهر أبو علي ويضاف إليها المدينة القديمة. وأن ثلث السكان في هذه المناطق يعيشون في وضعية الفقر الشديد. من ناحية أخرى، فإن الوضع في الأحياء الفقيرة في الميناء وفي الزاهرية و التلّ ليس أفضل منذ ذلك. وإذا كان المتوسط العام لهاتين المنطقتين أفضل قليلاً فإن ذلك يعود إلى تداخل المناطق التجارية مع المناطق السكنية، والى وجود شريط من المساكن الأفضل حالاً على الطرق الرئيسية لا أكثر.

الشكل رقم (٥)

نسبة الاسر التي يزيد دخلها عن ٤ ملايين ليرة

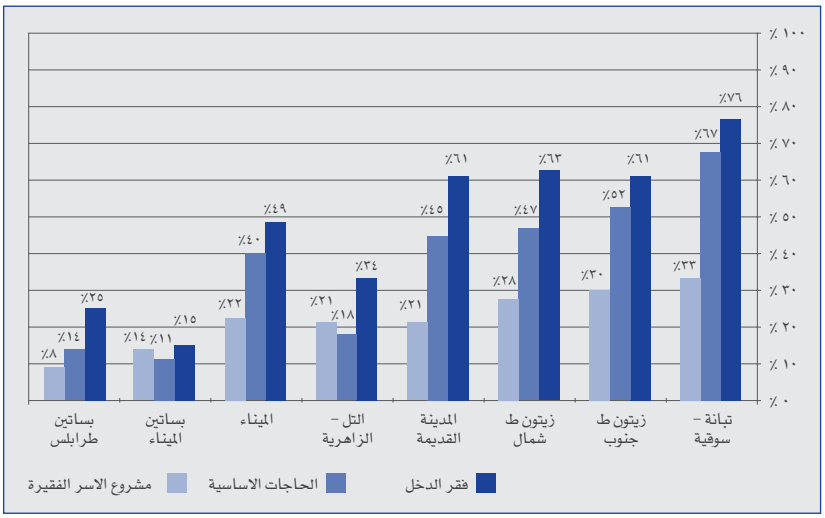

خلاصة

إن نسبة الأسر التي صرحّت أنها تحصل على مساعدات من احد الزعماء السياسيين في المدينة بلغت ١١٪ من إجمالي الأسر المقيمة في طرابلس. وتبلغ هذه النسبة أقصاها في المدينة القديمة (٢٨٪) والميناء (٢٠٪) بحكم التأثر الانتخابي كما هو واضح. ونحن إذ نورد هذا الأمر، فإننا نقوم بذلك من باب الإشارة إلى ما يجب تجّنبه بالكامل في التعامل مع المشكلات الاجتماعية في طرابلس.

إن نهج التوزيع، ومنه التوزيع السياسي والخدمات على اختلافها، ليس الأسلوب المناسب على الإطلاق للتعامل مع الوضع في طرابلس. المطلوب هو تدخل متكامل يبدأ من تنفيذ المشاريع الكبرى المقررة للمدينة ولمنطقة الشمال، وصولاً إلى التدخلات المتخصصة التي يمكن أن تقوم بها الجمعيات في الأحياء، والتي تكمّل بشكل أو بآخر الجهود التنموية الرسمية في هذا المجال.

إن مصادر الخلل المزمن التي أدت إلى تهميش طرابلس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والتي أدت إلى نوع من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والأمني وانتشار الفقر، ذات طبيعة ومستويات متعددة ومتداخلة. ومنها:

١. غياب سياسات وطنية لتحقيق الإنماء المتوازن من خلال تدخلات لها طابع استراتيجي ومستمر.

٢. ضعف القيادة المحلية، وعدم تمكنها من إيجاد آليات تنسيق في ما بين المكوّنات السياسية المحلية وفي ما بين الخدمات النوعية المجّانية التي توفّرها الجهات ذات الصلة في المدينة.

٣. ضعف آليات وهياكل المشاركة التي تتيح للمجتمعين المدني والاقتصادي بالمساهمة في إطلاق عملية التنمية من خلال مشاركة فعلية ومستمرة في القرار المحلي.

٤. تدخّلات مجتزأة وذات طابع خدماتي لا تفيد في معالجة المشكلات في المدينة وذلك عائد للطبيعة المركبة التي لا تحل دون معالجة الأسباب.

لذلك فإن بداية الحل تتمثّل في إرساء دعائم خطة تنمية شاملة للمدينة ذات طابع استراتيجي وتبنى على أساس مسوحات علمية ميدانية، بالشراكة الكاملة بين الحكومة الوطنية والجهات المحلية المعنية بالتنمية على كافة الصعد، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، والفعاليات السياسية والمجلس البلدي...الخ. خطة تتمتع بدعم كل الأطراف ومحيّدة عن الصراع السياسي الضيق، وبقيادة فريق عمل ذي كفاءة فنية عالية جداً وصلاحية تنفيذية واسعة. وخطة العمل هذه يجب أن تتعامل مع كل الأبعاد المترابطة للوضع في المدينة، بدءاً من الوضع الأمني وصولاً إلى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي.